الأمم المتحدة

A/ES-10/632–S/2014/429

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
23 June 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

رسائل متطابقة مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

ما فتئت الأوضاع تتدهور في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وما زالت مظاهر التوتر تتفاقم من جراء الاستفزازات والأعمال غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني. ومن الأمور التي تبعث على القلق الشديد بشكل خاص في هذا الظرف الزمني هشاشة أوضاع الأسرى الفلسطينيين القابعين في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية، ولا سيما الأسرى الفلسطينيون الذين يخوضون إضرابا عن الطعام لمدة طويلة كوسيلة منهم للاحتجاج الجماعي المسالم على سوء المعاملة التي يتعرضون لها وبؤس الأحوال التي يعيشون فيها في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية، وكطريقة للمطالبة السلمية بحقوق الإنسان المفروضة لهم.

ويحل يومَه، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، اليومُ السابع والخمسون للإضراب عن الطعام الذي يخوضه مئات الأسرى الفلسطينيين احتجاجا منهم على حبسهم في إطار الاحتجاز الإداري من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، حيث يجري احتجازهم من دون أن توجه إليهم تهم ومن دون أن يستفيدوا من الأصول القانونية الواجبة أو يخضعوا لمحاكمة عادلة. ولقد دخل المستشفى أكثر من ستين أسيرا فلسطينيا ويوجد عدد كبير من هؤلاء في حالة خطيرة بمن فيهم تسعة يعانون تقلصا في نبضات القلب وعشرون آخرون

14-56058 (A) 240614 250614

الرجاء إعادة استعمال الورق

تعرضوا لتزيف داخلي. وعلاوة على ما ذُكر، سيُعرض على الكنسيت الإسرائيلي يومَ الاثنين ٢٣ حزيران/يونيه تعديل تشريعي بشأن التغذية بالإكراه، يتضمن أيضا حكما جديدا يجيز تسكين الأسرى الذين يرفضون التغذية بالإكراه، وهي خطوة ستؤدي لا محالة إلى تأجيج مظاهر التوتر المستعر بالفعل. إن التغذية بالإكراه هي إجراء يتعارض مع القانون الدولي وعمل يعتبر على الصعيد العالمي شكلا من أشكال المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة. وهذه الممارسة ليست فحسب عديمة الجدوى في إنقاذ الأرواح البشرية، وإنما هي أيضا شكل من أشكال التعذيب، ولذلك يجب إرغام إسرائيل على التخلي عن مشروع القانون المذكور الذي يتعارض تعارضا كليا مع المعايير الدولية.

إننا نكرر التأكيد على أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تتحمل المسؤولية التامة عن سلامة وأمان وحياة آلاف الفلسطينيين الموجودين قيد الأسر لديها، ومنهم المئات ممن يخوضون الإضراب عن الطعام. ويقع على عاتق المجتمع الدولي واجب حمل السلطة القائمة بالاحتلال على التقيد بالتزاماتها القانونية فيما يتعلق بمعاملة جميع الأسرى والمحتجزين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، ويجب أن تحاسب إسرائيل على سوء معاملة آلاف الفلسطينيين الموجودين قيد الأسر لديها وعلى الانتهاكات التي ترتكبها في حقهم. ولا يجوز أن تظل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في مفازة من أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي تنظم تلك الحالات. فإن أمعنت السلطة القائمة بالاحتلال في رفض مطالب احترام القانون الدولي، فيجب اتخاذ تدابير تكفل وضع حد للانتهاكات وتضمن سيادة القانون. إننا ما زلنا ندعو إلى وضع حد لممارسات إسرائيل غير الشرعية ولا سيما إلى وقف استغلال الاحتجاز الإداري لإبقاء المدنيين الفلسطينيين قيد الأسر. وما زلنا أيضا ندعو إلى الإفراج عنهم فورا جنبا إلى جنب سائر الفلسطينيين المسجونين والمحتجزين بطرق تعسفية وغير مشروعة.

وعلاوة على ذلك، يؤسفني أن أبلغكم أنه منذ رسالتي الأخيرة المؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/ES-10/631-S/2014/418)، استمرت الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تتدهور من جراء التدابير القمعية غير القانونية التي لم تزل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تتخذها في حق الشعب الفلسطيني. وفي سياق قضية المستوطنين الإسرائيليين الثلاثة الذين فُقد أثرهم يوم الجمعة ١٣ حزيران/يونيه بينما كانوا يوقفون السيارات المارة للسفر مجانا من المستوطنة المعروفة باسم ”كفر عتصيون“، الواقعة بين القدس والخليل، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتصعيد اعتداءاتها ومضت في اتخاذ تدابير العقاب الجماعي في حق الشعب الفلسطيني. ففي قطاع غزة استمرت سلطات

الاحتلال الإسرائيلي في تنفيذ الضربات الجوية فتسببت في إصابة أعداد كثيرة متزايدة من الفلسطينيين وزرعت مشاعر الرعب الشديد والأسى العميق في أوساط السكان الذين ما زالوا يعانون من بؤس أحوال المعيشة بسبب الحصار اللاإنساني وغير الشرعي الذي تفرضه إسرائيل.

وإضافة إلى ما سلف، تتواصل في المدن والقرى الفلسطينية بالضفة الغربية الغارات العنيفة التي تقوم بها سلطات الاحتلال. فمنذ اختفاء أثر المستوطنين الإسرائيليين الثلاثة، أغارت قوات الاحتلال الإسرائيلي بعنف على أكثر من ١ ١٥٠ موقعا، منها منازل ومكاتب ومدارس. وقد بلغ عدد الفلسطينيين الذين جرى احتجازهم حتى الآن ٣٣٠ فلسطينيا، من بينهم ٢٤ عضوا من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني. ويجدر بالإشارة أن العديد من الفلسطينيين الذين احتجزتهم قوات الاحتلال هم من الفلسطينيين الذين أفرج عنهم في إطار اتفاق لتبادل الأسرى تم في عام ٢٠١١. وبالإضافة إلى تدابير العقاب الجماعي المذكورة آنفا، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي أيضا في استخدام القوة المفرطة والعشوائية في حق السكان المدنيين الفلسطينيين. وفي هذا الصدد، أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي يوم الجمعة ٢٠ حزيران/يونيه على إطلاق النار في مخيم قلنديا للاجئين جنوب رام الله على مصطفى حسني أصلان، البالغ ٢٢ عاما من العمر، فأصابته في الرأس وأردته قتيلا. وفي وقت سابق اليومَ، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بإطلاق النار على محمود جهاد محمد دودين، البالغ ١٤ عاما من العمر، في بلدة دورا قرب الخليل في الضفة الغربية فأصابته في صدره وأردته قتيلا أيضا. وكان محمود دودين الفلسطيني الثالث الذي قتلته قوات الاحتلال الإسرائيلي باقتران مع اختفاء أثر المستوطنين الإسرائيليين الثلاثة. وقد أصيبت أيضا أعداد عديدة من الفلسطينيين بسبب الاعتداءات الإسرائيلية الأسبوعَ المنصرم.

إننا نكرر تأكيد إدانتنا المطلقة لجميع الجرائم والأعمال غير القانونية التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وهذه الجرائم والأعمال تؤدي إلى احتدام مظاهر التوتر وزعزعة الأوضاع في الميدان. وإننا نناشد مجددا المجتمع الدولي ولا سيما مجلس الأمن التحرك جماعيا لمعالجة هذه الأزمة من أجل الحيلولة دون تفاقمها ووضع حد لجميع انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني على يد السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك جميع تدابير العقاب الجماعي التي تفرضها. ولا يمكن للمجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، أن يستمر في تقاعسه عن محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها الصارخة للقانون. فاستمرار تقاعس المجتمع الدولي قد منح السلطة

القائمة بالاحتلال المزيد من الجرأة وعزز إفلاتها من العقاب، الشيء الذي أدى إلى تواصل الانتهاكات الإسرائيلية المذكورة أعلاه ومن ثم إلى عدم تحقيق سلام عادل ودائم.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على رسائلنا الـ ٤٩٨ بشأن الأزمة القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/ES-10/631-S/2014/418) سجلا أساسيا للجرائم التي ما برحت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولا بد من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على كل جرائم الحرب هذه، وأعمال إرهاب الدولة، والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، وتقديم الجناة العدالة.

وأرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور
السفير
المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة